

المحدود وقيل في تاجير الاجمالي دون التفصيل لمقارنة الاجمالي **كلامه المشترك**
والتواطي هما ليس له طاهر فيجوز تاجيرهما فجمعا الاجمالي كالتفصيلي كان فيلما احد
 المعنيين مثلا في المشترك واحد الماصد فانت في المتواطي لا تتعا الحدور
 السابق **وحامسها** يمنع التاجير في غير **الشيء** لاختلافه بغير المراد من اللفظ
 بخلاف الشيء لانه رفع الحكم او بيان لانها امده كما سياتي **وقيل يجوز تاجير**
البيان في الشيء انفا لا تتعا لاختلافه بالرفع عنه لما ذكره **وسادسها** **الاخبر**
تاجير بعض من البيان **دون بعض** لان تاجير البعض يوقع المحاطب في فهم ان المقدم
 البيان وهو غير المراد وهذا مفرغ علي الجوار في الكل فيقبل عليه لا يجوز في البعض
 لما ذكره **والاصح الجوار** والوقوف وما يبدل في المسئلة علي الوتوع قوله تعالى واعلموا
 انما نعنت من شئ فان لله حسنة الي اخره فانه عام فيما يفهم محصور عند بين المحققين
 من قتل قتيل له عليه بيعة فله سلبه وهو متاخر عن نروا لاية لنقل اصل الحد بيت
 كما قال المصنف انه كان في عزوة حين وان الاية قبله في عزوة بدو قوله تعالى ان الله
 ان تدخوا بقره الي اخره فالها مطلقه ثم بين تفيدها في اجوبه سالتهم وفيه تاجير
 بعض البيان عن بعض ايضا قوله تعالى يحكا به عن الخليل عليه الصلاة والسلام يا بني
 اني اري في المنام اني اذحك الي اخره فانه يدل علي الامر بدخ ابنه ثم بين نسخة قوله
 في وفد بناه بدخ عظيم **وعلي النعم** من التاجير **الحجاز** **بمجرد الرسول صلى الله**
عليه وسلم تاجير التبليغ لما اوجي اليه من قران او غيره **الي وقت الحاجة اليه**
 لانها الحدور السا بقى عنه وقيل لا يجوز لقوله تعالى بالها الرسول بلغ ما انزل اليك
 من ربك **وعلي الفوران** وحسب التبليغ معلوم بالاعتقال ضرورة فلا فائدة للامر به
 الا

المراد

ها

سنة

Copyright © King Saud University